الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الرابعة
الجلسة الحادية عشرة
المعقودة يوم الجمعة
٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيس : السيد لوهيا (بوابوا غينيا الجديدة)

المحتويات

طلب عقد جلسة استماع

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.4/39/SR.11
13 November 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

84-57058

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

طلب عقد جلسة استماع (A/C.4/39/8/Add.2)

١- الرئيس : اعلم اللجنة انه تلقى رسالة بشأن طلب بعقد جلسة استماع حول البند ٢٦ من جدول الاعمال . واقترح توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق اللجنة (A/C.4/39/8/Add.2) ، وبحثها في اجتماع لاحق .

٢- وقد تقرر ذلك .

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/39/23 (الجزء الثالث) و (الجزء الثالث/ Corr.1) ؛ و A/C.4/39/L.2 and Corr.1).

٣- السيد كيسافاباني (سنغافورة) : قال وهو يمارس حق الرد ، ان ممثل الاتحاد السوفياتي استرعى الانتباه الى وجود ثلاث شركات تتخذ مقارا لها في سنغافورة ، وردت اسماؤها في التقرير المستكمل الذى اعده المقرر الخاص في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٨٤ . وفي حالة شركتين من هذه الشركات تنطبق الحجة ذاتها التي ذكرت فيما يتعلق بالشركة المشار اليها في تقرير المركز المعني بالشركات عبر الوطنية . ولقد حذف اسم الشركة المعنية من السجلات بعد ان اشار وفده الى انها شركة متعددة الجنسية لها فرع في سنغافورة ، وان هذا الفرع لم يشترك باى صورة من الصور في الأنشطة التجارية التي تضطلع بها شركته الام مع جنوب افريقيا . وقال ان وفده سيبحث مع المقرر الخاص موضوع الاشارة الى هذه الشركات الثلاث جميعها بعد ان يستكمل تحقيقه . وقال ان لبلده سجلا يدعو للفخار من حيث التزامه المخلص بقرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما ما يتعلق منها بجنوب افريقيا وناميبيا . وان بلده لم يسمح باى استثناءات من احكام هذه القرارات .

٤- وأضاف قائلا ان وفده قد تحقق بعد اطلاعه على احصاءات التجارة الدولية التي نشرها صندوق النقد الدولي من ان تجارة الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان الكتلة الشرقية مع جنوب افريقيا قد بلغت ١٧ مليون دولار في عام ١٩٧٨ ، و ٤٨ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، و ٦٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، و ٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨١ ، و٧٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . ومن الواضح ان التجارة بين بلدان الكتلة الشرقية وجنوب

(السيد كيسافاباني، سنغافـــورة)

افريقيا اتخذت اتجاها صعوديا خلال هذه الفترة . والسؤال هو ما اذا كان ممثل الاتحاد السوفياتي يوافق على ان جميع قرارات الامم المتحدة سارية بصورة متساوية وانه يتوجب علـــى جميع الدول الاعضاء التقيد بها وما اذا كان يوافق على ان التأييد الانتقائي لقرارات الامم المتحدة من شأنه ان يقوض موثوقية الأمم المتحدة ونظام القانون الدولي الذى تمثلـــــه ، وما اذا كان بمقدوره ان يثبت للجنة ان الاتحاد السوفياتي التزم بقرارات الجمعية العامـــة د إط - ٢/٦ ، و ٣٧/٣٥ ، و ٣٤/٣٦ ، و ٣٧/٣٧ ، و ٢٩/٣٨ .

٥ - وفي ختام كلمته ، أعرب عن امله في ان يقدم الوفد السوفياتي الى اللجنة التأكيدات ذاتها التي قدمها هو نفسه فيما يتعلق بالتزام بلده بقرارات الأمم المتحدة بشأن العلاقات مع جنوب افريقيا .

٦ - السيد اوليانددروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ممارسا حق الرد ، انه يرحب بالتأكيدات التي قدمها ممثل سنغافورة فيما يتعلق بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن التجارة مع جنوب افريقيا . وقال انه يتطلع الى أن يسمع من حكومة سنغافورة بعد استكمال تحقيقاتها بهذا الصدد ، انه لا وجود لمثل هذه العلاقات بين البلدين .

٧ - وأضاف قائلا ان بيانات التجارة المزعومة بين الاتحاد السوفياتي وجنوب افريقيا ، التي اشار اليها ممثل سنغافورة ، مبنية على معلومات زائفة قدمتها بريتوريا ذاتها . وختم رده قائلا انه لا توجد بين الاتحاد السوفياتي وبين جنوب افريقيا اية علاقات اقتصاديـــة ، او تجارية ، او سياسية او دبلوماسية ، وان الادعاء بغير ذلك ليس له اساس على الاطلاق .

٨ - السيد كيسافاباني (سنغافورة) : قـــال وهو يمارس حق الرد ان الاحصاءات التـــي اشار اليها لا تستند الى ارقام قدمتها جنوب افريقيا ، ولكنها صادرة عن صندوق النقـــــد الدولي .

٩ - الرئيـــس : دعا ممثل الولايات المتحدة الى تقديم التعديلات التي ادخلها وفده (A/C.4/39/L.2) على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/23 (الجزء الثالث) ، الفصل السادس ، الفقرة ١٤ .

١٠ - السيد فيلدمـــان (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان التعديلات التي ادخلها وفده ضرورية للحيلولة دون ارتكاب عمل ظالم خطير ، قد يقع عن غير قصد . وتقضي التعديلات بحذف الكلمات " ولا سيما الولايات المتحدة واسرائيل " من السطر ٢ في الفقرة ٨ ، والسطرين ٩ و ١٠ في الفقرة ٩ . ويظل النص بعد ذلك ينتهك حظر الاسلحة ، فضلا عـــن اى بلدان تساعد نظام الفصل العنصرى في مواصلة تنفيذ برامج عسكرية نووية .

(السيد فيلدمان، الولايات المتحدة الامريكية)

١١ - وأضاف قائلا انه ليس للولايات المتحدة اية علاقات مع جنوب افريقيا في مجال توريد الاسلحة وانها فرضت حظر ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا منذ فترة طويلة حتى قبل ان تطالب الأمم المتحدة بالحظر؛ وكان الخطر الذى فرضته الولايات المتحدة اشد مما تتطلبه قرارات الأمم المتحدة . وذكر ان الولايات المتحدة لم تبع الى جنوب افريقيا ولم تشترى منها اى ذخائر حربية . أو اى اسلحة أو اى تكنولوجيا لصنع الاسلحة ، بل انها توقفت حتى عن توريد قطع غيار لطائرات النقل التي تم بيعها الى جنوب افريقيا قبل ان يدخل الحظر حيز النفاذ .

١٢- وانتقل الى الميدان النووى ، فقال ان من الصحيح انه كان لاحدى شركات الولايات المتحدة عقد للاضطلاع بخدمات صيانة لمفاعل نووى في مصنع لتوليد الكهرباء في جنوب افريقيا . وان هذا المصنع ، والخدمات التي قدمتها الشركة التابعة للولايات المتحدة كلها خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وان المصنع هو مرفق مدني بحت باعه بلد آخر غير الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا . ولا يمكن استعمال المفاعل النووى ، لاغراض عسكرية ، لانه ليس مصمما لذلك .

١٣- واستطرد قائلا ان السبب الذى أدينت من اجله الولايات المتحدة ، على الرغم من هذه الحقائق ، يرجع الى ان بعض الدول الاعضاء وجدت في ان الأمم المتحدة ، وفي اللجنة الرابعة بصفة خاصة ، مكانا ملائما تشن منه هجومها على الولايات المتحدة ، وتقذفها بالاهانات وبطعنات الحرب الباردة وان تحول بذلك الانظار عنها . ولذلك ليس من المستغرب ان يكون وراء هذا الهجوم احد اكبر بلدان العالم المنتجة للذهب والماس، بلد ينسق مع جنوب افريقيا لكي يقررا مقدار الذهب ومقدار الماس الذى يجب ان يعرض في اسواق العالم كل سنة بغية الحفاظ على مستوى الاسعار. وتستفيد جنوب افريقيا من هذا الاجراء بالقدر نفسه الذى تستفيد منه الدولة المعنية .

١٤- وأضاف قائلا ان السؤال هو عما قدمته هذه الدولة وبعض اصدقائها لاعمال الأمم المتحدة. فهي لا تساهم في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أو في مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، او في مشاريع صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة الذى يرمي الى تشجيع التنمية ورفع مستويات المعيشة في جنوب افريقيا . انها لا تساهم في جهود التصدى للمشاكل الملحة للاجئين ، والتصحر ، وتقديم المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ . ولذا فان تكتيكاتهما في الحرب الباردة ليست مستغربة ، ولكن من دواعي الأسف ان تسمح بعض الدول المحترمة لنفسها بالتطوع لخدمة هذه القضية التافهة .

(السيد فيلدمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

١٥ - وقال في الختام ان التصويت ضد التعديلات التي أدخلتها الولايات المتحدة هو بمثابة ادانة للولايات المتحدة ، بسبب اقامة علاقات عسكرية لا وجود لها . وطلب الى اللجنة ان تؤيد التعديلات احقاقا للعدالة ، والحقيقة والمناقشة الأمينة . وأوضح ان من سوء الحظ ان كثيرين ، في بلده وفي غيرها ، يعتقدون أن الولايات المتحدة لم تعد تستطيع أن تلقى معاملة عادلة في الأمم المتحدة . وأن هذه نظرة تتسم بالخطورة ، ليس بالنسبة لجميع الدول الأعضاء فحسب ، بل وللمنظمة ذاتها أيضا .

١٦ - السيد أدهمي (الجمهورية العربية السورية) : ، مقرر اللجنة الخاصة : قال ان الولايات المتحدة رغم ادعائها أنها قائدة العالم الديمقراطي ، ترهب منذ أكثر من عام بلدان العالم الثالث التي اضطرها سوء أحوالها الاقتصادية الى التماس المعونة الدولية . فلم تكن معونة الولايات المتحدة لهذه البلدان أكثر من سلاح سياسي صميم لتخويفها ، في حين أنه ينبغي النظر الى تقديم المعونة الى البلدان النامية على أنه جزء من مسؤولية جماعية لتعويضها عن قرون من الاستعمار.

١٧ - وأشار، فيما يتعلق بمشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٤ من الفصل السادس من الوثيقة A/39/23 (الجزء الثالث) ، الى أن لكل مواطن في الولايات المتحدة الحق في توجيه النقد الى حكومته ، فقال انه ينبغي أيضا أن تمنح الدول ذات السيادة الحق في توجيه النقد ، وان من الخطأ حرمانها من حريتها في التعبير عن آرائها باستعمال المعونة الغذائية كسلاح .

١٨ - وفي ختام كلمته ناشد أعضاء اللجنة اتباع ما تمليه عليهم ضمائرهم عند التصويت على مشروع المقرر وتعديلات الولايات المتحدة (A/C.4/39/L.2) .

١٩ - السيد ديهيم (جمهورية ايران الاسلامية) : قال انه لا بد من وجود صراع ما بين المعتقدات الشخصية لبعض الممثلين وبين مواقف حكوماتهم كلما تعلّق الأمر بمسائل انسانية. وقال انه كان يتمنى لو أن ممثل الولايات المتحدة تكلم وفقا لما يمليه عليه ضميره بدلا من أن يتكلم دفاعا عن سياسة محددة .

٢٠ - وأضاف قائلا ان هذا الممثل اعترض على خص بلده والنظام العنصري الصهيوني بالذكر بسبب تضامنهما مع جنوب افريقيا . ولكن الطريقة التي تحاول بها الولايات المتحدة تبرير أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية التابعة لها هي تماما نفس الطريقة التي يحاول بها نظام جنوب افريقيا تبرير سياسته الوحشية وغير الانسانية. فهذا النظام يدّعي أن ميزانيته لتعليم السود تزيد بضعف سرعة الزيادة في ميزانيته لتعليم البيض، بينما تدعي الولايات المتحدة أن أنشطتها في جنوب افريقيا أحدثت تغييرا ايجابيا . وتدافع الولايات المتحدة عن تضامنها الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري مع جنوب افريقيا ، في حين أعلن ممثل جنوب افريقيا في مجلس الأمن أن حكومته ترفض سلفا أي مقرر يتخذه المجلس فيما يتعلق بجنوب افريقيا . وقال في ختام كلمته انه لا يمكن فهم تعديلات الولايات المتحدة (A/C.4/39/L.2) الا في هذا الضوء .

٢١ - السيد فيلدمان (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه يريد أن يؤكد للممثل الايراني أنه قد تكلم وفقا لما أملاه عليه ضميره .

٢٢ - وأضاف قائلا ، ردّا على ممثل الجمهورية العربية السورية ان بلده يفخر بأن

(السيد فيلدمان، الولايات المتحدة الامريكية)

جميع مواطنيه يتمتعون بحق توجيه النقد الى حكومتهم ، ولقد كان بود السوريين الذين قتلوا في حماة ، وتجاوز عددهم ... ١٠ شخص ،أن يتمتعوا بنفس هذا الحق . وقال انه قد أثنى على ممثل غانا ،على الرغم مما أدلى به من التعليقات الانتقادية بصدد الولايات المتحدة .

٢٣ - وقال في ختام كلمته ان سياسة بلده ، حسبما عبّر عنها في مجلس الأمن والجمعية العامة ،لا تختلف كثيرا عن سياسة الأسقف توتو، الحائز على جائزة نوبل ، الذى طالب في مجلس الأمن باحداث تغيير ايجابي في الجنوب الافريقي دون ثورة أو سفك للدماء .

٢٤ - الرئيس : قال انه قد طلب التصويت على مشروع القرار بشأن المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ،الوارد في الفقرة ١٢ من الفصل الخامس من الوثيقة A/39/23 (الجزء الثالث) ، وعلى مشروع المقرر بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية الوارد في الفقرة ١٤ من الفصل السادس .

٢٥ - الآنسة اوفاريل (ايرلندا) : قالت وهي تتحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي بشأن مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٤ من الفصل السادس، ان هذه الدول تعرب عن قلقها ازاء الاقتراح بالتصويت على مشروع مقرر يتناول موضوعا لم تسنده الجمعية العامة الى اللجنة الرابعة .

٢٦ - وتحدثت باعتبارها ممثلة ايرلندا فقالت ان وفدها يؤيد أجزاء مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من الفصل الخامس ، المتعلقة باستغلال المصالح الأجنبية الاقتصادية لناميبيا ، الذى يدينه وفدها دون تحفظ . غير أن ايرلندا لا توافق على أن المصالح الأجنبية الاقتصادية لها دائما آثار ضارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتعزيز التنمية الاقتصادية بعناية عامل هام في اعداد هذه الأقاليم للاستقلال ،والدول القائمة بالادارة عليها التزام بصون المصالح الطويلة الأجل للسكان . وقالت في ختام كلمتها ان مشروع القرار المعروض على اللجنة لا يمثل نهجا عادلا ومتوازنا ازاء هذه القضية ، وعلى ذلك سيمتنع وفدها عن التصويت .

٢٧ - السيد اوليرتش (الدانمرك) : قال ان بلده يدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا وفي غيرها من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ولكنه يرى أن مشروع القرار المعروض أمام اللجنة لا يقر بأن هذه الأنشطة كثيرا ما تكون مفيدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقاليم، كما يرى أن عدم التمييز بين أنواع الأنشطة ينتقص من الأهداف الأساسية لمشروع القرار . ولدى وفده أيضا تحفظات من حيث المبدأ فيما يتعلق بعدة فقرات محددة في مشروع القرار لا تراعي أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتوزيع الاختصاصات

(السيد اوليرتش ، الدانمرك)

فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقال في ختام كلمته ، ان الدانمرك ، ستمتنع لذلك عن التصويت على مشروع القرار .

٢٨ - السيد ميكايا (ملاوى) : قال ان وفده ، ولئن كان يعارض الأنشطة الاقتصادية المضطلع بها عمدا للوقوف في سبيل استقلال ناميبيا والغاء الفصل العنصرى ، وكذلك أى أنشطة عسكرية صممت للتخويف أو يقصد بها تهديد السلم والأمن في الجنوب الافريقي ، على اقتناع بأن الادانة المجردة لا تكفي ، اذ لا بد من أن تقدم البلدان أيضا مقترحات بناءة لمساعدة شعوب الجنوب الافريقي في تحقيق تحريرها الكامل دون المزيد من المعاناة أو الموت .

٢٩ - وأضاف قائلا ان بلدانا كثيرة تتعامل وتتاجر مع جنوب افريقيا ، وان خص اثنين منها بالذكر ، كما هو الحال في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٤ من الفصل السادس من الوثيقة A/39/23 (الجزء الثالث) ، يخلق فجوة مصداقية لا يمكن أن تعجل بايجاد حل مرض . وعلى ذلك ، سيصوت وفده بالموافقة على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.4/39/L.2 .

٣٠ - وفي ختام كلمته قال ان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من الفصل الخامس ، وذلك للأسباب المبداة في جلسة سابقة .

٣١ - السيدة كوروكوتشي (اليابان) : قالت ان وفدها يؤيد جوانب عديدة من مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من الفصل الخامس ، مثل الفقرة ٧ لأن وفدها يشارك بصورة كاملة في القلق الحقيقي بشأن الآثار الضارة التي تنتج في بعض الأحيان عن المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، عندما تكون هذه المصالح غير منظمة أو مراقبة على النحو الصحيح . غير أن اليابان لا توافق على أن جميع أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، ضارة حتما بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو أنها تعوق بصورة تلقائية الجهود المبذولة لتحقيق تقرير المصير والاستقلال ، فضررها أو عدم ضررها انما يتوقف على طبيعة النشاط وعلى الحالة السائدة في اقليم معين . وناميبيا حالة خاصة لأنها ترزح تحت احتلال غير شرعي منذ سنوات كثيرة ، وينبغي انهاء الحالة الناجمة عن هذا بأسرع ما يمكن ، بممارسة ضغط دولي مستمر . ولكن فيما يتعلق بمجالات مثل نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية وتوفير فرص للعمل ، من المؤكد أن المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٣٢ - وقالت في ختام كلمتها ان وفدها سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار نظرا لعدم توازنه بتركيزه على الجوانب السلبية لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها .

٣٣ - السيد تشامالیا (زائير) : قال ان بلده يحبذ اعلان أسماء البلدان المسؤولة عن اطالة بقاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وسياسة الفصل العنصرى وجعل جنوب افريقيا القوة العسكرية المسيطرة على القارة . وأضاف ان ذكر الأسماء بطريقة انتقائية يعتبر أمرا تمييزيا ، وان وفده سيدلي بصوته في ضوء ذلك .

٣٤ - السيد ليسيتيدى (بوتسوانا) : قال بالرغم من أن بلده يؤيد حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا تأييدا كاملا ويدين التعاون النووى وأى تبادل عسكرى مع بريتوريا ، فلا يمكنه ، لأسباب تاريخية وجغرافية معروفة جدا ، أن يؤيد أو أن ينفذ فرض جزاءات اقتصادية أو حظر نفط على جنوب افريقيا . وأضاف ان زعزعة استقرار دول خط المواجهة وعرقلة استقلال ناميبيا من قبل جنوب افريقيا لم يترك لبوتسوانا أى طرق للتجارة لا تكون جنوب افريقيا طرفا فيها .

٣٥ - السيد فيرندل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) : قال ان وفده لا يستطيع تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/23 (Part III) ، الفصل الخامس ، الفقرة ١٢ ، لانه يعطي الانطباع بأن جميع المصالح الاجنبية الاقتصادية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، هي بحكم معناها ، ضارة بشعوب تلك الاقاليم ، ولأنه لا يميز بدقة بين الأنشطة الضارة والأنشطة التي قد تسهم في تنمية الأقاليم المعنية . وبناء على ذلك فان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار .

٣٦ - فيما يتصل بمشروع القرار الوارد في الفصل السادس ، الفقرة ١٤ فان وفده يوافق على البيان الذى أدلى به ممثل ايرلندا نيابة عن الاتحاد الاقتصادى الأوروبي .

٣٧ - السيد كارلسون (كندا) : قال ان الأوان قد آن لاعادة النظر في الافتراضات التي تثيرها مداولات اللجنة زيادة التركيز على القضايا الأساسية مثل أثر الشركات عبر الوطنية على البلدان النامية والمستعمرات . وان كندا تعتقد ان الشركات عبر الوطنية يمكن أن يكون لها أثر مفيد فيما يتعلق بالتنمية ونقل التكنولوجيا ، وقد نجحت في استخدامها في تنفيذ برامج المساعدة الانمائية . وبناء على ذلك فانها تشك في جدوى أية محاولة لادانتها على نحو قاطع وترى ان اللجنة قد تصبح غير صالحة ، أو حتى قد تعرقل انهاء الاستعمار ان لم تبحث عن مفهوم مشترك لحل هذه القضية .

٣٨ - وبناء على ذلك فان وفده لن يتمكن من اقرار مشروع القرار المتعلق بالمصالح الأجنبية الاقتصادية دون تحفظ ، على الرغم من تأييده للكفاح من أجل الحرية والمساواة في الجنوب الافريقي ، وذلك للأسباب التالية : ان هناك فقرات معينة لا يمكن لبلده أن ينفذها دون اعطاء التشريع الكندى تطبيقا غير مقبول خارج نطاق التشريع الوطني ، وان كندا ليست على اقتناع بأن جميع الأنشطة الاجنبية الاقتصادية ضارة أو تعرقل تلقائيا تقرير المصير ، وان كندا

(السيد كارلسون، كندا)

لا توافق على أن هذه الأنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي كما هو مبين في الفقرة ١٤ من المشروع .

٣٩ - وقال أيضا ان وفده لا يوافق على أن انهاء جميع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع جنوب افريقيا ، كما هو مطلوب في الفقرة ٩ ، اسلوب مناسب لتعزيز قضية استقلال ناميبيا. وان مشروع القرار لم يأت حتى على ذكر خطة التسوية الخاصة بناميبيا ، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) والتي تود كندا أن تشهد تنفيذها . وبناء على ذلك فان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا ، بينما هو يؤيد أهدافه الرئيسية .

٤٠ - وتكلم في الختام عن مشروع القرار الخاص بالأنشطة العسكرية فقال ان في ادراج قرار عن الأنشطة العسكرية تحت البند ١٠٤ مخالفة اجرائية . وان مشروع المقرر يحتوى أيضا على صياغة غير مقبولة ومضللة وتتسم بالمبالغة ، وكذلك على انتقاد لبلدان معينة ليس له أساس من الصحة . وبناء على كل هذه الأسباب ، فان وفده سيصوت ضده .

٤١ - السيد وارد (نيوزيلندا) : قال ان نيوزيلندا ستمتنع عن التصويت على مشروع المقرر المتعلق بالأنشطة العسكرية . وانه عندما قدم نص عن الموضوع في عام ١٩٨٢ اعترض وفده على أسس اجرائية وان تلك التحفظات لا تزال قائمة . وعلاوة على ذلك فانه لا يقبل الحجة التي ينطوى عليها النص بأن الأنشطة العسكرية تعرقل بالضرورة انهاء الاستعمار . وان مشروع القرار لا ينطبق اطلاقا على ادارة نيوزيلندا لتوكلاو التي لا توجد فيها أية أنشطة عسكرية .

٤٢ - وبالمثل فان نيوزيلندا لا توافق على ما ينطوى عليه مشروع القرار بأن الشركات التي توجد مقارها فيما وراء البحار ، والتي تعمل في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معادية بطبيعتها لمصالح شعوب تلك الأقاليم . وان تجربة كثير من الأقاليم تقدم دليلا على العكس : اذ ان وجود اجراءات رقابة ومبادئ توجيهية معقولة يجعل الاستثمار والتجارة الاجنبيين دعامة حيوية للتنمية . وعلى الرغم من المزيد من التحفظات بشأن ما اذا كانت أحكام النص عملية من الناحية القانونية ، فان نيوزيلندا ، بوصفها دولة قائمة بالادارة، ستؤيد مشروع القرار ، اذ انها دأبت على الدوام على تأييد المبادئ التي يقوم عليها ، وعلى وجه التحديد ان المصالح الأجنبية الاقتصادية ينبغي ألا تعرقل التنمية السياسية والاقتصادية وتقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٤٣ - السيد تايكس (فرنسا) : قال ان فرنسا ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالمصالح الأجنبية الاقتصادية لانها لا تقبل من حيث المبدأ ادانة أنشطة الشركات الاجنبية في الاقاليم التابعة . اذ ، على الرغم من أن هذه الأنشطة يمكن أن تكون ضارة

(السيد تايكس، فرنسا)

في بعض الحالات حين يتم استغلال الموارد الطبيعية دون ايلاء اعتبار لظروف معيشة وعمل الشعب أو البنية البيئية والاقتصادية للاقليم ، فان هذا ليس هو الحال في جميع الأقاليم التابعة أو حتى في الأقاليم التابعة على وجه الحصر . وقال ان المشكلة الحقيقية لا تتعلق كثيرا بمركز الاقليم بقدر ما تتعلق بالطريقة التي تنظم بها أسواق العالم وبالطبيعة غير المتوازنة للعلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية . وان حكومته تدرك هذه الحقيقة ، وبناء على ذلك فان أحد الأهداف الرئيسية لسياستها الخارجية هو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد من شأنه أن يكون أكثر نفعا للمتضررين .

٤٤ - وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالأنشطة العسكرية فان لوفده نفس ما كان له من تحفظات اجرائية في الماضي وان موقفه من هذا المشروع يتمثل تماما في البيان الذي تم الادلاء به نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وقال في الختام ان فرنسا ستصوت لصالح التعديلات المقدمة من الولايات المتحدة (A/C.4/39/L.2) لانها تعارض افراد دول محددة بالادانة ، وانها ستصوت ضد مشروع المقرر ككل بسبب ما ذكره من أسباب اجرائية .

٤٥ - السيد اكيول (تركيا) : قال ان تركيا ستصوت لصالح مشروع القرار بسبب المبادئ التي ينطوي عليها ، ولو ان لها بعض التحفظات بالنسبة لذكر اسم منطقة خاصة في النص نفسه .

٤٦ - واختتم قائلا ان تركيا ستصوت لصالح مشروع القرار أيضا ، للأسباب نفسها ، على الرغم من اعتقادها بأن الفقرات ٢ و ٤ و ١٣ و ١٤ كان يمكن صياغتها على نحو أكثر توازنا ، وعلى الرغم من تحفظاتها الجادة بالنسبة لمختلف الاشارات في النص الى مجموعة معينة من الدول الغربية .

٤٧ - السيد لازارت (اوروغواي) : قال ان مشروع القرار ومشروع المقرر المعروضين على اللجنة هما بالضرورة نفس اللذين عرضا في السنة الماضية . وان أوروغواي ستصوت لصالحهما مع التحفظات التي أبدتها في العام الماضي .

٤٨ - السيد كوربيرسويك (هولندا) : قال انه ، باستثناء الحالة في ناميبيا حيث لم تضمن ست سنوات من الجهود الدولية المتضافرة استقلالها وفقا لشروط قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانه يظهر في تقارير الأمانة العامة ، بما لا يدع مجالا لأي شك ان الدول القائمة بالادارة في سائر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تمتثل امتثالا كاملا للالتزام بتعزيز رفاهية السكان وتحترم رغباتهم فيما يتعلق بمركزهم السياسي في المستقبل . ومن سوء الحظ انه وجهت أثناء المناقشة اتهامات بعيدة الاحتمال الى الدول القائمة

(السيد كوربيرسويك، هولندا)

بالادارة من قبل دول معينة لم تزعج نفسها بالتمييز بين الحالات المختلفة أساسا في ناميبيا وغيرها من الأقاليم . وان هولندا تأسف بالغ الأسف لتلك المحاولات لتحويل اللجنة الى حلبة أخرى للتنافس بين الشرق والغرب ووصف جميع المصالح الأجنبية الاقتصادية بانها مظاهر لصوصية للاستعمار . واذا كان للجنة أن تعمل بفعالية فانه ينبغي أن يكون اهتمامها الأول نحو ارساء الحقائق وليس فرض المفاهيم العقائدية الخاطئة .

٤٩ - ومضى قائلا ان من دواعي الأسف ان بعض هذه المفاهيم الخاطئة قد وجد طريقه الى مشروع القرار المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها من المصالح كما يرد في التعبير الجارف في الفقرة ٣ . وان وفده يرفض أيضا الانتقاد غير المبرر والانتقائي الموجه ضد البلدان الغربية والوارد في مشروع القرار ، ويحتفظ بموقفه من الفقرة ١٤ . اما فيما يتعلق بالفقرة ١٧ فان وفده يذكر أعضاء اللجنة بأن هولندا تعترف بكفاءة مجلس ناميبيا في اصدار المرسوم رقم ١ لحماية موارد ناميبيا الطبيعية . وعلاوة على ذلك ، فان هولندا تحبذ انتهاج سياسة ترمي الى زيادة الضغط على جنوب افريقيا عن طريق تطبيق جزاءات انتقائية ، ولا توافق ، بناء على ذلك ، على الحث الوارد في الفقرتين ١١ و ١٨ على قطع جميع الروابط مع جنوب افريقيا من أجل فرض العزلة الكاملة عليها . وعلى الرغم من هذه التحفظات فان هولندا سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار بسبب التزامها الحازم بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

٥٠ - السيد ليفدال (النرويج) : قال ان النرويج ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار على الرغم من أنها تؤيد اتجاهه الرئيسي ، وذلك لانها لا تعتقد أن كافة الأنشطة الاقتصادية الأجنبية تؤدى الى أضرار ؛ بل على العكس يمكن أن تكون تلك الأنشطة أمرا أساسيا بالنسبة للتصنيع والعمالة ، وخاصة في الأقاليم الصغيرة التابعة . كما أن النرويج ترى أن بعض العناصر الواردة في مشروع القرار تدخل بالأحرى في نطاق اختصاص مجلس الأمن .

٥١ - السيد بجورنر (السويد) : تكلم لتعليل صوته قبل التصويت ، فقال انه ، اذا أخذنا في الاعتبار ضعف موقف المناطق المستعمرة وسكانها بالمقارنة بالقوة التي يتمتع بها عدد كبير من المصالح الاقتصادية الأجنبية الموجودة فيها ، لوضح أن أعضاء الأمم المتحدة يتحملون مسؤولية خاصة في بذل كل جهد ممكن للمساهمة في حماية حقوق تلك الشعوب والدفاع عنها .

٥٢ - وذكر أن الاتجاه الرئيسي لمشروع القرار يتناول الحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي ، والناجمة عن سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا واحتلالها غير الشرعي لناميبيا . ولهذا السبب ، اعتمدت بلدان الشمال برنامجا مشتركا ضد جنوب افريقيا وقامت ، على وجه الخصوص ، بتعزيز حظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا أو مقاومتها . كما تقدمت تلك البلدان بمقترحات الى مجلس الأمن والجمعية العامة يمكن أن تسفر عن قرارات ملزمة ضد الاستثمارات في جنوب افريقيا والتجارة معها . وقد اعتمدت السويد قانونا ضد الاستثمارات التي تتم في جنوب افريقيا وناميبيا من قبل الشركات الخاضعة للولاية القضائية السويدية ، واتخذت غير ذلك من التدابير لتقليص المصالح الاقتصادية الأخرى في جنوب افريقيا وناميبيا . وقد اعتمد البرلمان السويدى مشروع قانون يعلن ان مشتروات اليورانيوم والفحم من جنوب افريقيا أو ناميبيا أمر غير مقبول .

٥٣ - وفضى الى القول بأن بلدان الشمال قد لاحظت مع الارتياح أن الأنشطة الاقتصادية الأجنبية التي تعوق عملية انهاء الاستعمار هي وحدها التي اعتبرت سلبية ، أما الاستثمارات الاقتصادية الأجنبية في حالات معينة ووفقا لشروط معينة فمن الممكن أيضا أن تكون عنصرا هاما في الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الصناعية وتوفير فرص العمل لسكان تلك الأقاليم .

٥٤ - الا أنه لاحظ أن بعض الفقرات التي كانت سببا في كثير من الصعوبات لبلدان الشمال في الماضي لا تزال موجودة في النص . وأشار الى أن لغة النص لا تزال تعميمية الى حد بعيد ، وأنها ، في فقرات معينة ، تثير التحفظات التقليدية لبلدان الشمال فيما يتصل بتقسيم الاختصاصات بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة والحقوق

(السيد بجورنر ، السويد)

الدستورية لأفراد المواطنين . وفضلا عن ذلك ، فان بلدان الشمال لا يمكنها قبول الصياغة العامة المتنازع فيها من الناحية القانونية والواردة في الفقرة ١٤ الجديدة والقائلة بأن كافة المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا هي مصالح غير شرعية وفقا للقانون الدولي . وقال ان هذه مسألة لا يزال يتعين اثباتها عن طريق القضاء .

٥٥ - وقال انه ازاء ذلك ، ستمتنع بلدان الشمال عن التصويت على مشروع القرار كما فعلت في السنوات السابقة . وهذا أمر يزيد من أسفها نظرا لأنها تشاطر مقدمي مشروع القرار المتعلق بالأوضاع في الجنوب الافريقي قلقهم الذى أعربوا عنه في مشروع القرار مشاطرة كاملة وتؤيد الاعتبارات العامة الكامنة وراء القرار . وذكر أن حكومته ستقوم في وقت قريب باقتراح تدابير أخرى بغرض زيادة العزل الاقتصادى لجنوب افريقيا .

٥٦ - السيد ساري (السنغال) : قال ان السنغال ستصوت في صالح كل من مشروع القرار ومشروع المقرر ، وناشد كافة الدول أن تقوم بانهاء أية علاقات اقتصادية أو عسكرية مع جنوب افريقيا . وأضاف قائلا ان السنغال تعتقد ، رغم ذلك ، أن الادانة يجب أن تكون موضوعية لا انتقائية ، ولهذا فان السنغال ستصوت مؤيدة للتعديل الذى اقترحته الولايات المتحدة على مشروع المقرر . وذكر أن ذلك لا يؤثر بأى حال على موقفها بشأن انهاء الاستعمار وبشأن حقوق الشعب الفلسطيني .

٥٧ - السيد موزلي (برباردوس) : قال ان برباردوس تكن بغضا كاملا للسياسات المؤيدة لجنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه فانه لابد ، للحفاظ على موثوقية الأمم المتحدة ، من توافر قدر أدنى من العدالة . ولذلك فان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع المقرر بالصورة التي صيغ بها . وأردف قائلا ان أى تعبير عن الاستهجان ينبغي أن يكون بصورة غير متحيزة بدلا من الدخول في شتائم انتقائية . على أن برباردوس تشعر بقلق عميق ازاء العلاقات التي تحتفظ بها مع جنوب افريقيا بلدان معينة وانها لذلك ستمتنع عن التصويت على التعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.4/39/L.2 .

٥٨ - السيد غفير (اسرائيل) : قال ان وفده سيصوت في صالح التعديل المقدم من الولايات المتحدة وانه اذا لم يعتمد هذا التعديل فان وفده سيصوت ضد مشروع المقرر (A/39/23/(Part III) ، الفصل السادس ، الفقرة ١٤) . ووصف تركيب مشروع المقرر وصياغته بأنهما يفتقران الى التوازن ويتسمان بالغموض والتضليل . وقال انه اذا لم تتم الموافقة على التعديل المقدم من الولايات المتحدة ، فان السبب الرئيسي لتصويت اسرائيل ضد مشروع المقرر هو أن اسرائيل ، بالاضافة الى الولايات المتحدة وبلدان غربية معينة ، قد اختصت بالاحتفاظ بعلاقات مع جنوب افريقيا . وأردف قائلا ان وفده يرفض هذا النوع

(السيد غفير ، اسرائيل)

من الادانة الانتقائية . وان غالبية الدول الممثلة في اللجنة ، ان لم تكن كلها ، لها معاملات من نوع أو آخر مع جنوب افريقيا . والفرق هو أن اسرائيل لا تحاول اخفاء علاقاتها مع جنوب افريقيا . ولهذا فان توجيه ادانة محددة لاسرائيل وحدها هو تشويه جسيم للحقيقة . وأضاف ان مقدمي مشروع المقرر كانوا في ذكرهم لاسرائيل بالاسم أقل اهتماما بالقضية الجارى مناقشتها منهم بانتهاز الفرصة للتهجم على اسرائيل كجزء من حملتهم السياسية ضدها .

٥٩ - السيد تروك (فييت نام) : قال ان وفده يشارك الكثيرين غيره قلقهم ازاء القواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والتي لا تتمتع بالحكم الذاتي . وأشار الى انه كان ينبغي حذف كلمة " قد " من البيان الوارد في الفقرة ٢ من مشروع المقرر وذلك حيث يذكر أن " وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المعنية قد يشكل عقبة كأداء تعوق تنفيذ اعلان انهاء الاستعمار " . فقد برز من عدد من التقارير الهامة المقدمة الى اللجنة الخاصة المؤلفة من ٢٤ عضوا بالاضافة الى المناقشات الطويلة في اللجنة الرابعة أن الأنشطة العسكرية في تلك الأقاليم تشكل بصورة واضحة عقبة كأداء تعوق تنفيذ الاعلان وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وذكر أن وفده يرى كذلك ان عبارة " على أن تواصل " الواردة في نفس الفقرة ، في الجزء الذى جاء فيه أن اللجنة " تحث الدول المعنية القائمة بالادارة على أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة " هي عبارة مضللة ولا تعكس الحالة الحقيقية في عدد من الأقاليم المستعمرة . ولهذا فان وفده يفضل استخدام عبارة " تحث الدول المعنية القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لعدم اشراك تلك الاقاليم في أى أعمال هجومية . . . الى آخره " . الا أنه على الرغم من تلك التحفظات فان وفده سيصوت في صالح مشروع المقرر باعتباره جزءا من الجهد المشترك للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار وتشجيعها بصفة عامة .

٦٠ - السيد رو (استراليا) : قال ان وفده أيد القرار المتعلق بالمصالح الاقتصادية الأجنبية عندما كان ينظر فيه في لجنة الأربعة والعشرين على الرغم من مخاوفه الجدية بشأن عدد كبير من الجوانب وأنه سيستمر على هذا الموقف في اللجنة الرابعة . وأشار الى أن القرار يركز أساسا على الحالة في الجنوب الأفريقي وناميبيا بصفة خاصة . وقال ان هناك فرصا متاحة لوفده تحت البنود الأخرى من جدول الأعمال لتوضيح معارضته الكاملة للفصل العنصرى والتزامه المطلق بقضية الاستقلال الناميبي . واردف قائلا انه في اطار هذا القرار ، فان تصويت وفده بالتأييد انما يعكس قلقه ازاء الممارسات الاستغلالية التي تحدث في ناميبيا من قبل شركات كثيرة ، محلية وأجنبية ، سواء فيما يتصل بقواها العاملة أو فيما يتصل باستخراج الموارد الطبيعية .

(السيد رو ، استراليا)

٦١ - وأشار الى أن هناك ، برغم ذلك ، جوانب في النص لا يمكن لوفده ان يوافق عليها . فهذا القرار يتجاوز الحالة في الجنوب الأفريقي ليشمل جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وذكر أن هناك تناقضا أساسيا بين الادانة الجامعة لتغلغل المصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وهي الادانة المفهومة ضمنا من مشروع القرار ، وبين الدعوات الواردة في قرارات أخرى لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية لتلك الأقاليم .

٦٢ - وقال ان استراليا تشجب المصالح الاقتصادية الأجنبية بالقدر الذى تعوق به تلك المصالح احراز تقدم نحو تقرير المصير . الا أنه في كثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، اثبتت الاستثمارات الأجنبية البناءة أنها قوة فعالة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واحراز تقدم في مجال تقرير المصير . ولاشك ان هذه هي الحال في الكثير من البلدان التي هي الآن أعضاء في الأمم المتحدة ، وليس هناك سبب يمنع الاستثمارات الاقتصادية الأجنبية الحريصة والمتوازنة والمعقولة من الاسهام بشكل ايجابي في التنمية الاقتصادية لبقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وعادة ما يكون تدفق الاستثمارات الأجنبية ، اذا أديرت كما ينبغي ، مصحوبا بالأخذ بالتكنولوجيا الجديدة واكتساب المهارات الجديدة وتحقيق زيادة عامة في الخبرة الادارية .

٦٣ - وقال ان وفده لا يرى أن هناك مكانا في جدول أعمال اللجنة لمشروع المقرر المتعلق بالأنشطة العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبالاضافة الى هذا الاعتراض الاجرائي ، هناك أيضا مشاكل تتصل بجوهر الموضوع . فمن حيث المبدأ ، لا يمكن لأستراليا أن تقبل ايراد اسماء الدول الأعضاء بصورة انتقائية وتعسفية . ولهذا فقد صوتت فى لجنة الأربعة والعشرين ضد الاشارات الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من مشروع المقرر، وامتنعت عن التصويت على المقرر ككل . وأضاف ان بلده سيؤيد ، تبعا لذلك ، التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.4/39/L.2 .

٦٤ - وقال انه يود كذلك ان يذكر ان مشروع المقرر لا يمت بصلة لجزر كوكوس (كيلنغ) . فليست هناك مرافق عسكرية في جزر كوكوس ، كما ان الحكومة الاسترالية ليست لديها أية نية لتحويل تلك الجزر الى قاعدة عسكرية استراتيجية أو استخدامها لهذا الغرض .

٦٥- السيد يوسيم ـ كونتو (تشاد) : قال ان موقف وفده المتضامن مع شعب الجنوب الافريقي وتنديده بالفصل العنصرى واحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا معروف جدا . وبناء على ذلك ، فانه يؤيد ادانة البلدان التي تقيم علاقات مع جنوب افريقيا . ومع ذلك فهو لا يؤيد تحديد أسماء بعض تلك البلدان بصورة انتقائية ، وسوف يصوّت بالتالي لصالح التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.4/39/L.2 .

٦٦- الرئيس : دعا اللجنة للتصويت على مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الخاصة بشان انشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، الوارد في الوثيقة A/39/23 (Part III) ، الفصل الخامس، الفقرة ١٢ .

٦٧- وطلب اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين، الأردن ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، برباد وس، برونى دار السلام ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر سليمان ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، ساموا (الغربية) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ،السنغال ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ،غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ـ بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،

منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : دومينيكا (كمنولث دومينيكا) ، غرينادا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، ساحل العاج ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، ملاوى ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

٦٨- اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت .

٦٩- الرئيس : دعا اللجنة للتصويت على الفقرة ١ من التعديل الذى اقترحته الولايات المتحدة الامريكية على مشروع المقرر بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في الوثيقة A/39/23 (Part III) ، الفصل السادس ، الفقرة ١٤ (A/C.4/39/L.2) .

٧٠- وطلب اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اوروغواى ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، بليز ، بنما ، بورما ، تايلند ، تشاد ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، دومينيكا (كمنولث دومينيكا) ، زائير ، ساحل العاج ، ساموا (الغربية) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السويد ، شيلي ، غابون ، غامبيا ، غرينادا ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، فيجي ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ،

ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، أفغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زامبيا ، زمبابوى ، الصين ، العراق ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : باراغواى ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنن ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بيرو ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، رواندا ، السودان ، سيراليون ، عمان ، فنزويلا ، قبرص ، كينيا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مصر ، ملديف ، موزامبيق ، الهند .

٧١- اعتمد التعديل بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل ٤٧ صوتا وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت.

٧٢- الرئيس : دعا اللجنة للتصويت على الفقرة ٢ من التعديل الذى اقترحته الولايات المتحدة (A/C.4/39/L.2) .

٧٣- وطلب اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواى ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، بليز ، بنما ، بورما ، تايلند ، تشاد ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية

الدومينيكية ، الدانمرك ، دومينيكا (كمنولث دومينيكا) ، زائير ، ساحل العاج ، ساموا (الغربية) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السويد ، شيلي ، غابون ، غامبيا ، غرينادا ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، فيجي ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، افغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زامبيا ، زمبابوى ، الصين ، العراق ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : باراغواى ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بيرو ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، رواندا ، السودان ، سيراليون ، عمان ، فنزويلا ، قبرص ، كينيا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مصر ، ملديف ، موزامبيق ، الهند .

٧٤- اعتمد التعديل بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل ٤٧ صوتا وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت.

٧٥- الرئيس : دعا اللجنة للتصويت على مشروع المقرر بشأن الأنشطة العسكرية ، بصيغته المعدلة .

٧٦- وطلب اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين، الأردن ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، انتيغوا وبربادو ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، ساموا (الغربية) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، دومينيكا (كمنولث دومينيكا) ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ايرلندا ، ايسلندا ، البرتغال ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، ملاوى ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليونان .

٧٧- اعتمد مشروع المقرر بصيغته المعدلة بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت .

٧٨ - السيد كامارا (غينيا) : قال انه صوت لصالح مشروع القرار بشأن المصالح الأجنبية الاقتصادية ولكن تصويته لم يسجل .

٧٩ - السيد ديلفوس (بلجيكا) : قال ان وفده امتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن المصالح الاقتصادية الأجنبية . وأكد ان بلجيكا مصممة على دعم جهود المجتمع الدولي لضمان تنفيذ الكثير من القرارات الهادفة الى انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ولكن وفده لديه عدد من التحفظات بشان بعض أحكام القرار التي لا تنطبق على ناميبيا وحدها بل على الأقاليم الأخرى التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . اذ يرى وفده ان الأنشطة الاقتصادية التي أمكن تحقيقها من خلال الاستثمارات الأجنبية قد اسهمت في تحقيق تنمية اقتصادية كافية عموما في تلك الاقاليم . لذا فان وفده يأسف لتكرر الاشارة في القرار الى الاستثمارات الاجنبية في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، بوصفها ضارة بشعوب هذه الأقاليم .

٨٠ - السيد ستيفانيني (ايطاليا) : قال ان وفده ، وان لم يعارض القرار المتعلق بالمصالح الاقتصادية الأجنبية ، لديه عدد من التحفظات فيما يتصل بجوهر القرار ولغته ، وهو لا يعتبره تحسينا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٠ .

٨١ - وأضاف قائلا ان ايطاليا ملتزمة بانهاء الاستعمار وتقف في وجه جميع القوى التي تعرقل تحقيق الاهداف التي جاءت في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . كما أنها تشارك في القلق الذى أعرب عنه الكثير من الوفود فيما يتعلق بحالة الجنوب الافريقي وترغب ان تشهد ناميبيا وقد حققت استقلالها بسرعة . ومن جهة أخرى ، فان ايطاليا لا تشارك في افتراض ان المصالح الأجنبية الاقتصادية بحد ذاتها تعود بالضرر على الشعوب التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . ولم تعثر حكومته على أى دليل يدعم هذه النظرية ، بل تعتقد ، على العكس من ذلك ، بأن الحقائق والاحصائيات تؤكد فائدة الدور الذى يمكن ان يقوم به الاستثمار الاجنبي ، في الظروف الملائمة ، على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الأقاليم ، شلما يحدث في أى بلد مستقل آخر .

٨٢ - السيد رام (فيجي) : قال انه صوت الى جانب القرار الخاص بأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية استنادا الى انه لا ينبغي السماح لمثل هذه الانشطة باعاقة تنفيذ الاعلان . وهذه الأنشطة يمكن أن تسهم اسهاما مفيدا في مجال التكنولوجيا والمهارات الجديدة وفرص العمل اذا وجهت ونظمت على النحو الصحيح . ولكن ينبغي ادانتها وتصفيتها عندما تؤدى الى الضرر . ولذلك يوافق وفده على الاتجاه الرئيسي للقرار الا أنه يعتقد أن على سكان الأقاليم غير المستقلة أن تقرر فيما اذا كانت المصالح

(السيد رام ، فيجي)

الاقتصادية الاجنبية تشكل في الواقع عقبة في سبيل تنفيذ الاعلان . واستنادا الى هذا الفهم أيد وفده القرار في لجنة الـ ٢٤ .

٨٣ - السيد الموسليشنر (النمسا) : قال ان وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالمصالح الاقتصادية الأجنبية ، رغم انه يؤيد التدابير الملائمة لانهاء الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، لضمان تطبيق الاعلان في ناميبيا وجميع الاقاليم المستعمرة الأخرى . ولكن الخطوات التي تتخذها البلدان الاعضاء ينبغي أن تخدم مصالح الأقاليم المذكورة ، ولذا ينبغي أن تكون من نوع يؤدي الى افساح المجال للأنشطة التي يمكن أن تفيد هذه الاقاليم لا سيما في حالة الأقاليم الصغيرة . وختم حديثه قائلا ان وفده لا يعتقد أن القرار يأخذ تلك الأمور بعين الاعتبار على نحو كاف .

٨٤ - السيد لوما (بابوا غينيا الجديدة) : قال ان وفده قد صوت في صالح مشروع المقرر الخاص بالأنشطة العسكرية ككل في صيغته المعدلة لانه يعتقد ان الأنشطة العسكرية والترتيبات التي تتخذها الدول الاستعمارية في الأقاليم التي تخضع لادارتها تكبح عملية انهاء الاستعمار ، كما أن الوجود العسكري للدول المتفوقة عسكريا في الدول الأخرى يمكن ان يؤثر تأثيرا عكسيا على المساعي الرامية الى استئصال الاستعمار وأعرب عن اعتقاد وفده بأن القرار يساعد على تذكير السلطات القائمة بالادارة بمسؤولياتها في اطار الميثاق فضلا عن التزامها بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة نصا وروحا . ويساعد هذا القرار أيضا في تذكير تلك الدول بأن لا تستخدم الأقاليم الواقعة تحت وصايتها كأدوات لتحقيق مآربها في الحصول على النفوذ السياسي العالمي ، والقرار يدين تلك الدول الأعضاء التي لا تتورع عن تقويض قرارات الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز استقلال ناميبيا وانهاء التعاون مع جنوب افريقيا .

٨٥ - وأضاف قائلا انه رغم أن وفده يتفق في ادانة تلك الدول الأعضاء التي تواصل الاستخفاف بقرارات الأمم المتحدة ، فقد صوت الى جانب التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة . وان الحذف المقترح لا يقلل من وزن القرار أو يشوه رسالته ، بأي حال من الأحوال . ويعتبر وفده فضلا عن ذلك أن تخصيص عضوين فقط من أعضاء الأمم المتحدة بالذكر ينطوي على الرياء . أما اذا وقع الاختيار على هذا الأسلوب ، فقد كان ينبغي تسمية جميع البلدان المشتركة في التعاون العسكري أو النووي مع جنوب افريقيا . وأعرب عن خشيته بأن انتقاء بلدين لتسميتها في مشروع المقرر لم تكن وسيلة لادراك الغاية بل هي غاية بحد ذاتها .

٨٦ - السيد اثناسيو (اليونان) : قال ان وفده صوت مؤيدا للتعديل الذي اقترحته الولايات المتحدة على مشروع المقرر ولكنه امتنع عن التصويت على المقرر ككل لأنه رأى أن

(السيد اثناسيو ، اليونان)

صياغته غير متوازنة . واستدرك قائلا ان هذا لا يؤثر بأية حال على الأثر السلبي الذي يمكن أن ترتبه الأنشطة العسكرية على سرعة حصول الأقاليم غير المستقلة على استقلالها .

٨٧ - السيد انفانتي (شيلي) : قال ان وفده صوت مؤيدا مشروع القرار بسبب المبادئ التي استلهمها . وأضاف أن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية ، مع هذا لا تشكل في جميع الأحوال عقبة أمام تنفيذ اعلان انهاء الاستعمار . ففي بعض الحالات تطالب شعوب الأقاليم ذاتها بزيادة هذه الأنشطة بغية تمكينها من التوصل الى مرحلة تنمية اقتصادية تجعل الاستقلال ممكنا . واضاف أن التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار عن بعثاتها الأخيرة الموفدة الى جزيرة أنغويلا ، الذى سيتاح بعد فترة قصيرة للجنة ، سيؤكد صحة أقواله .

٨٨ - السيد عبد اللطيف (عمان) : قال ان وفده امتنع عن التصويت على تعديل الولايات المتحدة لمشروع المقرر بسبب علاقات عمان الودية مع الولايات المتحدة . واستدرك قائلا ان هذا لا يعني حدوث أى تغيير في موقفه ازاء اسرائيل .

٨٩ - السيد شرفي (السودان) : قال ان وفده صوت مؤيدا مشروع القرار ومشروع المقرر كذلك بسبب التزامه بالمبادئ المتضمنة فيهما . وتحدث عن تعديل الولايات المتحدة لمشروع المقرر فقال انه مادام قد تبين بما لا يدع مجالا للشك ان هناك تعاونا وثيقا بين اسرائيل وجنوب افريقيا في الميدان العسكرى وفي غيره من الميادين ، فان وفده لم يجد صعوبة في استخدام لغة صريحة للتعبير عن ذلك ، ولهذا امتنع عن التصويت على التعديل الذى سعى الى استبعاد الاشارة المحددة الى اسرائيل .

٩٠ - السيد بيمنتيل (الجمهورية الدومينيكية) : لاحظ أن وفده صوت مؤيدا لكل من مشروع القرار ومشروع المقرر . واستدرك قائلا انه صوت مع هذا على تعديل مشروع المقرر لأنه لم يعتبر أن الفقرتين ٨ و ٩ ، اللتين تتضمنان اشارات انتقائية محددة، تتسمان بالتوازن الكافي .

٩١ - السيد وولف (جامايكا) : قال انه بالنظر الى التزام جامايكا تماما بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وحصول الاقاليم المستعمرة على تقرير مصيرها واستقلالها فانها دأبت على تأييد القرارات والمقررات التي تقترحها اللجنة الخاصة في اطار البند ١٠٤ من جدول الأعمال . واستدرك قائلا ان جامايكا تشاطر الاعراب عن القلق بأن مشروع المقرر المتعلق بالأنشطة العسكرية قد استحدث عنصرا جديدا من عناصر الادانة الانتقائية، ولذا فانها أيدت التعديل المقترح ، وأعرب عن سروره لاعتماد التعديل .

٩٢ - السيد بادير (الولايات المتحدة الامريكية) : لاحظ أن التصويت الذى جرى للتو تصويت تاريخي ، وأعرب عن أمله في أن يمثل تحولا عن ذكر الأسماء واتجاها نحو المعالجة البناءة للمشاكل الحساسة من قبيل المسائل المتصلة بالجنوب الافريقي .

٩٣ - الرئيس : أعلن أن اللجنة اختتمت نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥